وموقعها في سياق النظام الاقليمي السائد في المنطقة، وكذلك بتشعّبات الطريق الواجب اتباعه من اجل اقامة هذه الدولة.

ففي ما يخص النقطة الاولى، يمكن القول، الآن، ان مسار التحوّل في هذا الاتجاه تمثّل في الانتقال التدريجي الذي طرأ على الموقف الفلسطيني نحو تغييب سمة الهدف المرحلي عن شعار الدولة الفلسطينية المستقلة، والذي ينمّ عن ظهور ميل نحو الاعتراف بأن موازين القوى القائمة في المنطقة لم تعد تسمح بالنظر الى ما هو أبعد من هذا الهدف، الذي وصف، حين اقراره في برنامج النقاط العشر، بأنه «خطوة لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في اقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية».

وفي هذا السياق، جاء قرار المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته التاسعة عشرة، باسناد اعلان استقلال الدولة الفلسطينية الى قوة الشرعية الدولية، ممثلة بالقرار الرقم ١٨١، ليقدم الترجمة السياسية الواضحة لهذا التحوّل، من خلال الاعتراف، الذي تضمّنه ذلك القرار، بأن الموافقة على اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة تعني الاعتراف، ضمناً، بوجود دولتين، فلسطينية واسرائيلية، داخل فلسطين المقسّمة، والموافقة، استتباعاً، على مبدأ تقديم الضمانات اللازمة لتأمين حالة سلام دائم على حدود الدولة الفلسطينية المنشودة مع اسرائيل. وقد أكد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، هذا التفسير خلال الخطاب الذي القاه من على منبر هيئة الامم المتحدة، في جنيف، بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٨، وخصوصاً خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده في اليوم التالي لالقاء الخطاب، حيث أكد عرفات، في خطابه في هيئة الامم، ان «منظمة التحرير الفلسطينية ستسعى الى الوصول الى تسوية سلمية شاملة بين اطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بما في ذلك دولة فلسطين واسرائيل والدول المجاورة الاخرى... (وبما يعني) حق شعبنا في التحرر والاستقلال الوطني واحترام حق العيش والسلام والأمن للجميع». ثمّ اوضح عرفات، خلال المؤتمر الصحافي: «اننا نعني حقوق شعبنا في الحرية والاستقلال الوطني بموجب القرار ١٨١ وحق كل الاطراف المعنيين في صراع الشرق الاوسط في الوجود في سلام؛ وكما ذكرت، أمس، بما في ذلك دولة فلسطين واسرائيل والجيران الآخرين، بموجب القرارين ٢٤٢ و٣٣٨».

امّا في ما يتعلق بمسألة الطريق الواجب اتباعه من اجل اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، فيلاحظ ان فصائل المقاومة الفلسطينية حرصت، عند امساكها بزمام المبادرة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، العام ١٩٦٨، على تضمين الميثاق الوطني الفلسطيني مادة خاصة، هي المادة التاسعة، أكدت فيها ان «الكفاح المسلّح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً». وقد أعادت القيادة الفلسطينية خلال الدورة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني التأكيد، مجدّداً، ان «الكفاح الشعبي المسلّح هو الخيار الوحيد للصراع القائم بيننا وبين اسرائيل». وقد جاء التعديل الرسمي الأول لهذا الموقف باتجاه الميل نحو الاعتراف بأهمية العمل السياسي الى جانب الكفاح المسلّح، ضمن برنامج النقاط العشر المشار اليه قبلاً، حيث نصّ البند الثاني من البرنامج على ان منظمة التحرير الفلسطينية «تناضل بكافة الوسائل، وعلى رأسها الكفاح المسلّح، لتحرير الارض الفلسطينية...». وفي خطوة أخرى على الطريق ذاته، طالب البيان السياسي الصادر عن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني باقرار حق المنظمة في «الاشتراك، بشكل متكافىء ومستقل، في جميع المؤتمرات والمساعي الدولية المعنيّة بقضية فلسطين وبالصراع العربي ـ الصهيوني». وقد درجت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، في جميع الدورات اللاحقة، على تأكيد هذا التوجّه، من خلال دعوتها الى «الاستمرار في النضال بأشكاله العسكرية والسياسية كافة، وصولاً الى